مؤسسات المجتمع المدني ودورها المستقبلي في عملية التنمية في ظل النظام السياسي الجديد لليبيا - دراسة في (جغرافية التنمية)

الدكتور : معتوق على عون
جامعة المرقب
كلية الآداب بزليتن

مقدمة

يعد عامل السكان من أهم العناصر الأساسية لأحداث التنمية لأي مجتمع كان فلأجله تقام التنمية وعن طريقه يتم تنفيد المشاريع التنموية بجميع أنواعها، ومع ازدياد عدد السكان وازدياد حاجاتهم ومطالبهم تزداد مسؤولية الدولة في تلبية هذه الحاجات. وتواجه الكثير من الدول مشكلة عدم القدرة على تلبية حاجات السكان بشكل مقنع ويرجع ذلك لعدم وجود توازن بين موارد الدولة وقدرتها وبين عدد سكانها فقلة الموارد يقلل من قدرة الدولة في الإيفاء بكل متطلبات السكان خاصة مع التطور السريع التي تشهده مجالات الحياة المختلفة وماتبع ذلك من تعقد وتنوع الاحتياجات والمطالب، ومن هذا المنطلق فقد حتم الوضع سواء في الدول المتقدمة أو النامية على ضرورة وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية في تحمل مسؤولية توفير تلك الاحتياجات وتتمثل هذه الجهة في مؤسسات المجتمع المدني.

ويشير الكثير من البحاث والمختصين الى أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم إلا بتعاون ثلاث قنوات رئيسية وهى القطاع الحكومي، والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية أو مؤسسات المجتمع المدني ويتراوح دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في إحداث التنمية بين الدور الأساسي عن طريق وضع الخطط والبرامج التنموية التي تتبناها وتنتهجها الحكومة وبين الأعمال التطوعية والمساهمة في تبنى العديد من قضايا المجتمع والمساهمة في إيجاد حلول لها (1)

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن التفاعل الإيجابي الذى يمكن أن يتحقق من خلال العلاقة المتبادلة بين ثلاثة جوانب رئيسية وهى (التنمية والمشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني) وذلك من خلال التعريف بالدور الذى يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في

المساهمة في تحقيق التنمية في ليبيا الجديدة وذلك باعتبارها إحدى أهم المستجدات التي برزت على الساحة المحلية بعد نجاح ثورة 17 فبراير هذا من ناحية، إضافة الى أنها إحدى أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية في الدول المتقدمة والذى يتحقق من خلال المشاركة الشعبية من خلال تلك المؤسسات المدنية من ناحية أخرى، إضافة الى ذلك فإن البحث يهدف إلى وضع مقترحات وآليات معينة يمكن أن يتم من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بهدف إشعار المواطن الليبي بأنه يمكن أن يكون جزءا لا يتجزأ من مقومات و أساسيات عملية بناء الدولة وحثه على التخلص من ثقافة سلبية المشاركة.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة بأنه يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية و سياسية ملموسة إذا ما تم تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية للمواطنين وتفعيل دورهم بالمساهمة الفعالة في تلك العملية من خلال إطار وهيكل منظم يتمثل في مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال فتح المجال لها وعدم فرض قيود عليها تعرقل دورها المنشود ووضع آلية تنظم عملها من قبل الحكومة الليبية الجديدة ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع سياسة الدول المتقدمة الذى يهدف الى دعم تلك المؤسسات فعلى سبيل المثال أن القانون الأمريكي يفرض على الشركات بأن تتبرع ب 5٪ من عوائدها للجمعيات اللاربحية الخيرية سنويا مما يتيح لها فرصة إنجاز الكثير من الأعمال عوضا عن الحكومة.

منهجية الدراسة:

لم يعتمد البحث على أي منهج من مناهج الدراسة التطبيقية حيث اقتصرت المنهجية على إتباع المنهج الوصفي والذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفا أو كما والذى يهدف الى جمع المعلومات عن ظواهر معينة في مجتمع معين وإيجاد العلاقة بينها وصياغة عدد من النتائج التي يمكن أن تكون أساسا يقوم عليه تصور نظري محدد لموضوع الدراسة ثم الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات العملية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية، وما يرتبط بها من أنشطة، بالرغم من أن هذا المنهج يتبع في جمع بياناته ومعلوماته استخدام عدة أدوات بحتيه كالمقابلة والملاحظة والاستبانة إلا أن بعض الدراسات الوصفية تكتفى بمجرد الوصف الكمي أو الكيفي للظاهرة فقط (2)

تعريف التنمية:

وضعت الأمم المتحدة عام 1956م تعريفا للتنمية جاء فيه أنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" ثم تعددت التعريفات بعد ذلك ومن بين التعريفات الأخرى "أنها تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تعتمد أكبر اعتماد ممكن على مشاركة المجتمع الإيجابية في هذا المضمار" (3)

ومن هنا نرى بأن التنمية تركز على مشاركة أفراد المجتمع في عملية التطوير وتعتبرها عاملا أساسيا من عوامل نجاحها وبالتالي فمن الأفضل التطرق الى مبدأ المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

مؤشرات وسمات التخلف في الدول النامية

تتميز المجتمعات النامية بوجود العديد من سمات التخلف من الناحية الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي قد تقف عائقا لتحقيق التنمية ومن وجهة نظري أعتبرها عراقيل ومشاكل يمكن معالجة الكثير منها من خلال إدراجها ضمن الدور الذى تتبناه مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها حلقة الوصل التي تربط الدولة بالشعب وخاصة المشاكل الثقافية والاجتماعية والسياسية والتي من خلال إيجاد حلول لها يمكن أن تساعد في توفير متطلبات التنمية وتهيئة ظروف نجاحها ومن بين تلك السمات والخصائص ما يلى :(4) (5).

1- انخفاض المركز الاجتماعي للمرأة.
2- تحكم العادات والتقاليد الموروثة في السلوك.
3- عدم القدرة على الانفتاح العقلي على الأفكار الجديدة وعدم إمكانية التبني والتعامل مع الأدوار الاجتماعية الجديدة.
4- جمود الوحدات البنائية التي تسودها عادة الحياة القبلية وعدم تمكنها من الاندماج في حياة المجتمع.
5- إرتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسبة التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الأخذ بالأساليب التقليدية في التعليم والتدريب.
6- تعثر سير الحراك الاجتماعيوالسياسي وجمودهما.

7- عدم توافر الرعاية الاجتماعية بالشكل المطلوب.

8- قلة وعدم تطبيق نتائج البحوث العلمية والفنية.

9- عدم القدرة على إقامة إطار سياسي واجتماعي مناسب للتقدم.

10- عدم التمكن من إقامة مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية وقربه بالتالي من التسلطية القائمة على القهر.

11- عدم التمكن من إقامة المجتمع الذى يسمح بالمشاركة الشعبية مع سيادة ظاهرة اللامبالاة الشعبية.

12- ضعف سيطرة المؤسسات وسيطرة الفرد.

13- إرتفاع معدلات المواليد ووفيات الأطفال وانخفاض المستوى الغذائي والصحي.

14 عدم كفاية الموارد الطبيعية ونقص رأس المال واستخدام الأساليب التقليدية في الإنتاج بسبب عدم استخدام التقنية.

15- عدم اتباع أسلوب التنمية المتوازنة بين القطاعات فيما بينها من ناحية وبين مناطق الدولة من ناحية أخرى.

16- ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى دخل الفرد.

17- إتجاه الصادرات نحو المواد الأولية والخام.

18- تأخر النظم المصرفية وعدم كفاءتها.

19- الإعتماد على الخارج وطلب قبول معونات خارجية.

أساسيات التنمية

هناك عدة أساسيات لابد من توافرها لا نجاح عملية التنمية وتتمثل أهمها ما يلي:

1- ضرورة إدخال تغير بنائي في جوانب الحياة المختلفة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)

2- وجود استراتيجية تخطيط مناسبة.

3- تتطلب التنمية إحداث دفعة قوية داخل المجتمع للخروج به من حالة الركود الى النشاط المستمر لإحداث التنمية المأمولة وهدا بدوره يحتاج الى قيادة واعية حازمة وعادلة في نفس الوقت إضافة الى الابتعاد عن كل ما هو قسر واجبار والعمل على التنسيق بين الجهود الذاتية والحكومية ، كما أن إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة المعنوية والمادية والسياسية في عملية التنمية لما تتميز به الجهود الذاتية والأعمال التطوعية من أهمية خاصة في هذا الاتجاه.

4- توافر الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لعملية التنمية.

ماهية المشاركة:

حدد (Denis Goulet 1989) ثلاثة توضيحات لمصطلح للمشاركة في عملية التنمية من بينها تلك التي تجعل الناس فاعلين بدلا من أن يكونوا مجرد أشياء خاضعة لقدرها. فحين يقمع الأفراد ويخضعون لثقافة الصمت يصبحون مجرد أشياء لا فائدة منها وعندما يشاركون ويؤسسون تاريخهم الخاص فهم جزء فاعل في التنمية الحقيقية (6).

وقد وضعت عدة تعريفات للمشاركة ومن بينها "هي تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه وتكون له الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" (8)

أهمية المشاركة في تفعيل مبدأ اللامركزية.

يرى الكثير من الاقتصادين بأن المشاركة وسيلة لتحقيق التنمية وهى جزء لا يتجزأ من عملية التنمية فهي توفر للأفراد القدرة للتحكم بمصيرهم وهى من خصائص التنمية الصاعدة (من الأسفل الى الأعلى)

إن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية تهدف إلى تحقيق المشاركة الشعبية وإشراك المجتمع من مختلف المستويات الثقافية والعلمية باقتراح البرامج والمشروعات على المستوى المحلى من ناحية، ومناقشة الخطط التنموية المعدة من وزارة التخطيط والتي تهدف لمقابلة مختلف الاحتياجات حتى يشعروا بمسؤولياتهمفي تنفيد وإنجاح هذه الخطط وبالتالي يمكن أن يساهم ذلك في القضاء على مركزية القرارات للأجهزة الحكومية.

وما يعززمبدا المشاركة هو أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدني يركزون على ضرورة قيام تنظيمات غير حكومية بنشاطات مكملة لدور الدولة مما يشجع مبدأ العمل الجماعي غير الحكومي وهذا بدوره يقلل من عملية الاعتماد على الدولة ومساعدتها في إنجاز الكثير من المهام والأعمال الضرورية لعملية التنمية.

وعموما فإن المشاركة والعمل التطوعي يعتبر من الأمور الاساسية التي أولى لها ديننا الإسلامي اهتماما خاصا فهناك الكثير من الأعمال التي تجسد هذا المبدأ كالتعاون والصدقة والزكاة وعمل الخير وغيرها من المبادئ السامية.

تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

تعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشأ تلك التنظيمات التطوعية الحرة لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والمشاركة والإدارة السليمة وبالتالي فإن المجتمع المدني يرتكز على أربعة مقومات رئيسية والمتمثلة في العمل الإرادي الحر والتطوعي والتواجد على شكل منظمات إضافة الى قبول التنوع والاختلاف بين الذات والأخرين وأخيرا عدم السعي للوصول الى السلطة (9).

وبما أن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل الى حد كبير عن إشراف الدولة فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم والعمل التطوعي وبث روح المبادرة وتشجيع الأفراد على المشاركة من أجل خدمة المصلحة العامة وتزداد أهميته ونضج مؤسساته بما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم وحثهم في المشاركة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع حتى لا تبقى حكرا على أفراد السلطة العليا والنخب الحاكمة.

ومن وجهة نظري الخاصة فإن من الامور الهامة التي تزيد من فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني ضرورة اتسام تكوينها الداخلي بالديمقراطية وتطبيقها بالصورة الصحيحة المعتمد على المشاورة وقبول الرأي الأخر وعدم التسلط وبالتالي فمن الاحسن أن ترسم خطة تمكنها من الوصول الى مؤسسات الدولة كالعائلات والمدارس والأندية الرياضية ولتعريف وشرح كل ما يتعلق بحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام والمنتديات وكل أشكال التجمع.

دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية في ظل النظام السياسي الجديد لليبيا:

تميزت ليبيا في ظل النظام السابق بالتقييد الشديد لنشأة مؤسسات المجتمع المدني فهي وإن وجدت فإن دورها مقيد ضمن أطر محددة تتمثل بالدرجة الأولى في الإطار الاجتماعي مع فرض رقابة أمنية مشددة قد يكون بشكل معلن أو غير معلن من ناحية أو اقتصار نشأتها بقيادة أشخاص معينين وتحمل أسماء مضللة لا تعكس دورها الحقيقي غير المعلن من خلال نشاطاتها الداخلية والخارجية والذى يهدف الى حماية النظام من ناحية وتشريع إهدار المال العام من ناحية أخرى تحت عدة مسميات خاصة وبمعنى أدق فإن النظام السياسي للنظام السابق قد قام بإذابة جميع التوجهات العالمية وبروز التنظيمات المدنية في قالب ما يسميه باسم السلطة الشعبية والمؤتمرات الشعبية والتي من خلالها يزيف للعالم حقيقة أن المواطن الليبي هو صاحب القرار في جميع أمور الحياة ونظرا لتقييد العمل الخيرى في ليبيا زمن النظام السابق بشكل خاص وفى الدول العربية بشكل عام بسبب سياسة الديكتاتورية فإن حجم العمل

الخيرى العربي الأهلي لا يزيد على 500 دولار سنويا. بينما وصل حجم التبرعات الخيرية في الولايات المتحدة لعام (1998) 175 بليون دولار وفى بريطانيا الى 22 مليار جنيه إسترليني.

إن نجاح ثورة 17 فبراير وما ترتب عنها من تغير الهيكل السياسي للبلاد أعطى للمواطن الليبي الحرية الكاملة في تقرير مصيره وإن يساهم بدرجة فعالة في تطوير بلاده مما أدى الى بروز الكثير من التجمعات والمؤسسات المدنية التي تهدف لتحقيق ذلك والتي كانت محظورة سابقا مما يتيح الفرصة لصنع حلقة وصل بين أفراد المجتمع والدولة ومن هنا فإن هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دورا كبيرا في مجال تنمية جميع مجالات الحياة مما قد يساهم في رقى البلاد ويتمثل دورها في الاتي:

أولا: دورها في التنمية السياسية

1- تساهم بدور كبير في إيصال صوت الأفراد لدى الحكومات بشكل جماعي وليس فرديا مما يجعل الحكومة تأخذ بعين الاعتبار ماتتضمنه حرية تعبير المجتمع خاصة في حالة إصدار قوانين من جانب الحكومة لا تتماشى مع رغبة المجتمع او تقيد من حريته.

2- يمكن أن يكون لها دور كبير في حل الكثير من المشاكل السياسية التي قد تشهدها الساحة المحلية كمشكلة الفيدرالية التي برزت على الساحة المحلية وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشتها لا يجاد حلول عملية ترتكز على الواقعية كالتخلص من المركزية والاتجاه نحو تطبيق اللامركزية وتقديم المقترحات المتعلقة بمستقبل التقسيم الإداري للبلاد بما يرضى جميع مدنها.

3- يمكن أن يكون لها دور كبير في القضاء على الجهل السياسي ورسم سياسات وخطط للتثقيف السياسي لأفراد المجتمع لوضعهم في صورة الدولة الجديدة وتشجيعهم للمشاركة في العملية السياسية وفق الأطر الديمقراطية وتنبيهم الى كل ما يمكن أن يفسد العمل السياسي الديمقراطي كالقبلية والجهوية.

4- يمكن أن تساهم بدور كبير في تفعيل الديمقراطية لقربها من نبض الشارع والى المجتمع المدني مما يمكنها من تبنى برامج وخطط واضحة بالاشتراك والتشاور مع صناع القرار.

ثانيا: التنمية الاجتماعية:

1- يمكن أن تقوم بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية والمتمثلة في: عملية بناء المعرفة والمهارات وتطوير الخبرات وصقل المواهب والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي لكل الطاقات وذلك عن طريق تكثيف إقامة الدورات كدورات محو الأمية وتعليم اللغات او

دورات الحاسب الألى والإنترنت والتمريض وإقامة الندوات ذات العلاقة وإعداد دراسات تتضمن خطط كل مؤسسة ترغب في المشاركة في هذا الجانب.

2- يمكن أن تساهم بدور كبير في تعزيز مبدأ الرعاية الاجتماعية ومن أمثلة ذلك: الدعم المادي للمرضى والأسر الفقيرة والمحتاجة ورعاية الإيتام وأسر الشهداء ومحاربة الجهل عن طريق محو الأمية ومساعدة المعوقين وغير ذلك.

3- يمكن أن يكون لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وذلك عن طريق مناقشة ومعالجة الكثير من القضايا الأسرية كالزواج والطلاق وتربية الأطفال وتأخر الزواج وذلك عن طريق الندوات المتعلقة بذلك أو توزيع المنشورات والمطبوعات مما يودى الى التقليل من حدة المشاكل الناجمة عن ذلك

4- يمكن أن يكون لها دور في القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية كتعاطي المخدرات والخمور والجريمة وكل ما يتعلق بجرائم الآداب وذلك عن طريق التوعية الإعلامية أو محاولة تبنى حل مشاكل الأشخاص دوى العلاقة بذلك مما يتيح التعرف على أسبابها وتقديم المقترحات لحلها للجهات ذات الاختصاص.

5- قد تقوم بدور كبير في مجال الثقيف الصحي لدى النساء وخاصة المتزوجات وذلك لعدم معرفتهن ووعيهن بالكثير من الأمراض النسائية والتي يساهم الكشف عنها مبكرا في علاجها ويمكن أن يتم ذلك بإقامة ندوات نسائية أو توزيع المنشورات الصحية.

ثالثا: التنمية الاقتصادية

1- يمكن أن تساهم مؤسسات المجتمع المدني بطرق مباشرة في عملية التنمية وخاصة المتخصصة منها في مجال التخطيط والتنمية وذلك عن طريق القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بحصر الموارد الطبيعية في البيئة المحلية وتقديم الاستشارات والمقترحات المتعلقة بعملية التخطيط في مجالات النقل والمواصلات والزراعة والصناعة والسياحة ورسم الخطط المبدئية لذلك مما يساعد الدولة على التخلص من المركزية في وضع السياسات التخطيطية.

2- تساهم بدور غير مباشر وذلك من خلال مساعدة الدولة في تنفيد الكثير من الأعمال التي قد تكلفها أموالا طائلة والتي قد تودى الى إرهاق الخزينة العامة وذلك عن طريق الأعمال التطوعية كأعمال النظافة وحماية البيئة و جمع

التبرعات المالية للمساهمة في عمليات بناء المؤسسات المختلفة أو المساكن وغير ذلك وتشير الدراسات الى أن معدل ساعات العمل التطوعي المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازى عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذى يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته (176 مليار دولار).

3- القيام بالأعمال التي من شأنها أن تحسن المستوى الاقتصادي للعائلات الفقيرة سواء بطريقة مباشرة عن طريق الدعم المادي أو غير مباشرة من خلال الدورات التدريبية لهم التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل داخل المجتمع.

4- قد تقوم بدور كبير في تغير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك من خلال العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في دعم وتطوير النشاط الاقتصادي للدولة والذي يترتب عليه عدة إيجابيات تتمثل في خلق فرص عمل والقضاء على البطالة وبالتالي تخفيف العبء عن علاقة مباشـــرة بجهاز التخطيط والتنمية
على المستوى المحلى بالمدينة من ناحية وبجهاز أو وزارة التخطيط والتنمية على مستوى البلاد من ناحية أخرى.

5- الدولة حيث يشير تقرير البنك الدولي 1998 أن القطاع المستقل عن الدولة والذي يضم أنواعا مختلفة من المنظمات غير الحكومية عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص ويرى بأن المجتمع المدني يستطيع المساعدة في حشد وتعبئة الموارد التي تعجز الدولة عن القيام بها مثل بناء المدارس والمستشفيات وغيرها.

6- يكون لها دور كبير في الكثير من البرامج التثقيفية التي من شأنها أن تنشط العملية الاقتصادية ودلك بحث المواطنين على الالتزام بأداء الصدقات ودفع الزكاة لما لها من فائدة كبيرة في حياة المجتمع.

7- تساهم بدور كبير في الحفاظ على البيئة بعدة وسائل كالتركيز على إقامة ندوات التوعية البيئية داخل المؤسسات العلمية أو تقديم الاستشارات المتعلقة

بحلول المشاكل البيئية التي يعانيها المجتمع المحلى كمشكلة القمامة وتلوث الشواطئ والصرف الصحي واستنزاف المياه الجوفية وغير ذلك.

الخاتمة (النتائج والتوصيات):

نلاحظ مما سبق سرده إن مؤسسات المجتمع المدني في ظل النظام السياسي الجديد لليبيا يمكن أن تساهم في دفع وإنجاح عملية التنمية ويمكن استخلاص ومعرفة ذلك من خلال سرد الحقائق التالية:

1- إن عملية التنمية عملية مركبة لابد أن تتم من خلال عملية تفاعل المقومات الطبيعية والبشرية ويعتبر عامل المشاركة من إحدى العوامل البشرية المؤثرة في نجاح التنمية التي يجب وضعها في الحسبان من قبل الجهات المسؤولية عن التخطيط والتنمية ويمكن أن يتم ذلك بربط علاقة وطيد ة بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

2- إن الوصول الى مرحلة بناء مؤسسات المجتمع المدني والأنشطة التي تشهدها على الساحة المحلية في الوقت الحاضر يعتبر إنجاز تاريخي في حياة الشعب الليبي ولابد أن يستغل وجودها أحسن استغلال وذلك من خلال وضع ألية عمل سنوية لكل منها وخطط تتضمن ما يمكن أن تقوم به في الدفع بالتنمية المحلية.

3- إن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تنمية المجالات والقطاعات المختلفة وبالتالي لابد من وجود تنسيق عملي فيما بينها عن طريق إنشاء جهاز في كل مدينة تحت مسمى (جهاز مؤسسات المجتمع المدني للتخطيط والتنمية) تكون له.

4- من المفيد عمليا تكثيف برامج توعوية في أجهزة الإعلام المختلفة للتعريف بمؤسسات المجتمع المدني وحث المواطنين للانضمام إليها كلا حسب تخصصه وميوله ورغباته بهدف تجميع الخبرات والاستفادة منها.

المراجـــــــــــــع

1- أحمد إبراهيم ملاوى، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

2- عامر إبراهيم قنديجلى، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازورى للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3- ابراهيم صالح بغنى وأخرون، التنمية للمرحلة الثانوية ومعاهد المعلمين والمعلمات، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ط1، طرابلس، 1985.

4- حربى محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

5- عبد الهادي الجوهري وأخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

7- بربرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق 2010.

8- هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.

9- دون إى. إيبرلى، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003.